أصدر قراراً بإنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني

العفاسي يطلع على إنجازات وأنشطة الهيئة العامة لشؤون القصر

استقبل وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون القصّر المستشار الدكتور فهد العفاسي في مكتبه براك الشيتان مدير عام ومسؤولي الهيئة، حيث قدمت ريمة الحميدان مدير تحرير مجلة الوفاء العدد الخامس من المجلة للوزير، والتي توثق احداث وفعاليات الهيئة وانجازاتها إعلاميا.

كما قدّمت تماضر العمر مدير ادارة الرعاية الاجتماعية للوزير بعض أبناءه وبناته القصّر المشمولين برعاية الهيئة الذين شاركوا في رحلة الحج ل عام 1439هـ والتي تنظمها الهيئة سنوياً لأبنائها المشمولين برعايتها، حيث التقى الوزير بهم وتبادلوا الحديث واكد معاليه دعمه المتواصل لتوفير كل الخدمات والاحتياجات التي يتطلعون لها وذلك بتوجيهات القيادة السياسية ودعم الحكومة الرشيدة.

من جهة أخرى قدم طارق الشطي مدير مركز نظم المعلومات بالهيئة عرض مرئي لمعالي الوزير لنظام التراسل الالكتروني الداخلي بالهيئة النسخة المطورة والذي يُسهّل الإجراءات الإدارية الخاصة بإدارات الهيئة المختلفة مما يزيد من كفاءة العمل وسرعته ودقة إنجازه، من ناحيته أشاد الوزير بتطور الخدمات الإلكترونية بالهيئة بما يساهم في تقديم خدمات أفضل بوقت وجهد اقل على جمهور المتعاملين مع الهيئة.

وفي ختام اللقاء أكد الوزير استمرار دعمه وتشجيعه للهيئة وكافة العاملين بها بمختلف القطاعات لخدمة المشمولين بالرعاية.

من جهة أخرى فقد أصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتي المستشار الدكتور فهد العفاسي أمس الأربعاء قرارا وزاريا بإنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني برئاسة وزير العدل.

وقالت وزارة العدل في بيان صحفي إن القرار نص على أن تختص اللجنة بدراسة التشريعات الوطنية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والأحكام القضائية ذات الصلة في ضوء الالتزامات المنبثقة عن اتفاقيات جنيف 1949 والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام 1977 وغير ذلك من أدوات القانون الإنساني و مواثيقه.

وأضافت أن القرار نص كذلك على أن للجنة إبداء الرأي للجهات المعنية وتعزيز تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني في البلاد والتنسيق مع الجهات ذات الصلة في الأمور المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الوطني.

وذكرت أن للجنة تقديم التوصيات والمقترحات والمشورة إلى الأجهزة والمؤسسات الوطنية المعنية حول الأمور المتعلقة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني.وأوضحت أن على اللجنة التنسيق فيما بينها في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني ووضع الخطط والبرامج التدريبية والتعريفية وتنظيم الندوات المتخصصة الكفيلة بنشر وتنمية الوعي بالقانون الدولي الإنساني.وأشارت الى أن اللجنة تضم ممثل عن وزارة العدل ومدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وممثلين عن إدارة الفتوى والتشريع ووزارات الدفاع والخارجية والداخلية والاعلام والصحة والتربية وممثل عن كلية الحقوق بجامعة الكويت وجمعية الهلال الأحمر الكويتي.وأفادت بأن اللجنة التي سيكون مقرها وأمانتها بمبنى معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية سيلحق بها أمانة عامة برئاسة أمين عام وعدد من المتخصصين يختارهم رئيس اللجنة ويعاونهم عدد من الإداريين والفنيين يستعان بهم بطريق الندب من داخل الوزارة أو خارجها.

وأوضحت أنه يجوز للجنة المشاركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بعملها اضافة الى التعاون مع اللجان الإقليمية والدولية المماثلة وذلك بعد أخذ موافقة الجهات المعنية.

وبينت أن القرار نص على أن تعد الأمانة تقريرا سنويا يعرض على اللجنة متضمنا ما أنجزته اللجنة من أعمال ودراسات وحالة تطبيق القانون الدولي الإنساني في الكويت والتوصيات والمقترحات في سبيل تعزيز أحكام هذا القانون.

د.فهد العفاسي يستقبل مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون القصر

إحالة ملف حادث «المنطاد» إلى النيابة العامة

بوشهري: تعليق كلي لرخصة «الخطوط الوطنية» 3 أشهر

أعلنت وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتية الدكتورة جنان بوشهري أمس الأربعاء عن صدور قرار الإدارة العامة للطيران المدني بتعليق رخصة المشغل الجوي لشركة خطوط طيران الوطنية لمدة ثلاثة أشهر تعليقا "كليا" كاشفة في سياق آخر إحالة ملف حادث المنطاد التابع لوزارة الدفاع إلى النيابة العامة.

وقالت الوزيرة بوشهري في تصريح ل (كونا) إن قرار (الطيران المدني) بتعليق كلي لرخصة (الخطوط الوطنية) لمدة ثلاثة شهور يعتبر نافذا من 6 سبتمبر 2018 وذلك بعد انتهاء مدة الإنذار النهائي الذي وجه للشركة بتاريخ 25 أغسطس 2018.

وأضافت "أن (الخطوط الوطنية) لم تحرز أي تقدم ملموس نحو تحسين خدماتها الجوية وادخال اصلاحات فورية لعملياتها التشغيلية مما كان له أثرا سلبيا على حركة الطيران محليا وسمعة الكويت خارجيا والإضرار بمصالح المسافرين".

وأكدت حرص (الطيران المدني) على اتباع الإجراءات القانونية السليمة تجاه (الخطوط الوطنية) والتدرج في توجيه التنبيهات على أدائها واعطاء ادارتها أكثر من فرصة على أمل التعاون لما فيه مصلحة النقل الجوي في الدولة وحفظ حقوق المسافرين.

وأشارت الى أن ادارة الطيران المدني سعت جاهدة للوقوف بجانب (الخطوط الوطنية) خلال أزمتها الا أن النتائج لم تكن مرضية ولا تحقق اشتراطات استمرار رخصة المشغل الجوي مما استوجب معه تعليقها.

وأوضحت أن (الطيران المدني) حملت (الخطوط الوطنية) كل التكاليف التي ترتبت على عودة المسافرين عبر الخطوط الجوية الكويتية أو أي خطوط طيران أخرى بالإضافة الى تكاليف اقامتهم الى حين ترتيب عودتهم للبلاد مؤكدة أن الحقوق القانونية والمالية محفوظة سواء للدولة أو المسافرين.ولفتت الوزيرة بوشهري الى أن (الطيران المدني) ستبحث مع (الخطوط الكويتية) رغبتها في الحصول على محطات الشبكة التشغيلية التي كانت مخصصة للخطوط الوطنية مبينة أن الادارة تسعى للحفاظ على تلك المحطات واستمرارية تشغيل الرحلات من الكويت وإليها.

وأعربت عن شكرها وتقديرها للجهود الاستثنائية التي قامت بها وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات الكويتية لخدمة المسافرين وترتيب حجوزاتهم واقامتهم مشيدة في الوقت ذاته بتعاون (الخطوط الكويتية) وتحملها مسؤولياتها الوطنية تجاه المسافرين وتسيير رحلات خاصة لعودتهم الى البلاد.

وعلى صعيد آخر كشفت الوزيرة بوشهري عن انتهاء أعمال لجنة التحقيق في حادث (المنطاد) التابع لوزارة الدفاع ورفع تقريرها الى الادارة العامة للطيران المدني.

ولفتت الى أن التحقيق استغرق ما يقارب السنة نظرا للتفاصيل الفنية الدقيقة التي وجب التحقيق بها مشيرة الى أن الملف أحيل الى النيابة العامة.وكانت الإدارة العامة للطيران المدني وجهت في 25 أغسطس الماضي انذارا اخيرا ونهائيا الى (الخطوط الوطنية) بتعديل أوضاعها قبل تاريخ 5 سبتمبر الحالي بشأن حالات تأخير وإلغاء رحلاتها.وأعلنت (الطيران المدني) أمس أنها تعاملت مع أكثر من 1500 مسافر ممن ألغيت رحلاتهم على شركة طيران الخطوط الوطنية منذ 26 أغسطس الماضي وذلك في كل من مدن اسطنبول وبيروت وملقا واثينا وباكو وسراييفو وتبليسي وطرابزون.

د. جنان بوشهري

من جهتها أهابت وزارة الخارجية الكويتية السبت الماضي بالمواطنين الكويتيين الذين يحملون تذاكر سفر على الخطوط الوطنية وموجودين حاليا في بيروت واسطنبول وتبليسي وباكو وسراييفو وملقا وأثينا ضرورة التواصل مع السفارة وقنصليات دولة الكويت لترتيب رحلات عودتهم الى ارض الوطن.وخصصت (الخارجية) ارقام هواتف الطوارئ التالية لتلقي اتصالات المواطنين لتسهيل عودتهم إلى البلاد بأسرع وقت ممكن.

العقاب: العالم يتجه لوضع خطة للتنمية المستدامة الجديدة تعتمد على الأساليب العلمية الحديثة

رياض عواد

أكدت الأمين العام للأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة بالإتحاد العام للمنتجين العرب بجامعة الدول العربية وجدان العقاب استكمال النظام الأساسي للأمانة إيذانا بإعلان إطلاق برامجها وأنشطتها قريباً.

وبينت العقاب أمس أنها تقدمت بمبادرتها الشخصية بإنشاء الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة للإتحاد العام للمنتجين العرب التابع لمجلس وزراء الإعلام العرب بجامعة الدول العربية، مبينة انه فور قبول مبادرتها تم تكليفها بمهمة إنشاء الأمانة وتعيينها أميناً عاما لها مع وضع نظامها الأساسي ولوائحها التنفيذية وهيكلها الإداري والتنفيذي والفني وخططها وبرامجها على المستويات الإقليمية والعربية.

وأوضحت أنه سيتم الإعلان قريباً عن إطلاق مسيرة الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة من دولة الكويت كون فكرتها ومبادرتها خرجت من دولة الكويت وعلى يد شخصية كويتية.

وصرحت العقاب بأن رؤية الأمانة تتلخص بتكوين كيان للإعلام البيئي العربي ليكون جسدا عربيا اذا اشتكى منه عضو تداعى له باقي الاعضاء بالعون والسند.

وأشارت إلى أن أهداف الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة تم صياغتها بشمولية لتتضمن "تسليط الضوء على اهمية العمل على حماية البيئة في الوطن العربي ومكافحة أسباب التلوث في جميع المجالات، ابراز جهود المهتمين بالشأن البيئي وتنسيقها ظهورها الإعلامي والتشجيع على ايجاد تفكير علمي وتشريعات قانونية وتنظيمات إدارية تحقق سلامة البيئة في الوطن العربي، والتوعية بأهمية اتخاذ كافة الاجراءات الوقائية والعلاجية الممكنة ضد تلوث البيئة بمختلف أشكاله ودرجاته، فضلاً عن ابراز دور المواطن العربي في حماية مصادر الثروة الطبيعية في البلاد العربية من الاستنزاف بنبذ الممارسات السلبية غير المسؤولة، والاهتمام بالنواحي التربوية والسلوكية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالبيئة والعمل على تنميتها والمحافظة عليها من خلال فعاليات وأنشطة وبرامج توعوية منظمة يضعها ويشرف عليها جهات وأشخاص متخصصين في الشأن البيئي، والسعي الى تحقيق المساهمة الفعالة في توعية المواطن ورفع مستواه العلمي والثقافي في الأمور المتعلقة ببيئته".

وقالت وجدان العقاب "ان إنشاء الأمانة يتسق مع كون صحة البيئة في يومنا هذا مطلبا أساسيا لتقدم المجتمعات لارتباطها الوثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحالة الناس. لذا توجه العالم في أوائل سبعينات القرن الماضي بعد اجتماع قمة البيئة في كوبنهاجن نحو حماية البيئة خاصة بعد النهضة الصناعية وما ترتب عليها من تجاوزات بيئية في مطلع الخمسينات، ثم توالت النظريات البيئية وكان أهمها وأعمق أثراً هي نظرية التغير المناخي المترتبة على التغيرات الكثيرة والعديدة في حالة الطقس والظواهر الطبيعية التي يعد الاحتباس الحراري بفعل غازات الدفيئة الناتجة عن التلوث وأنواعه المختلفة ومصادره المتعددة والمتغيرة والمتجددة يوماً بعد يوم".

وجدان العقاب

مضيفة ان "أهداف الأمانة تتوافق تماما مع كون المشاكل البيئية التي تواجهها البلدان العربية تتوجه في اتجاه تشكيل أزمة قيم ومفاهيم في التعامل مع الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وعلى العناصر البيئية الأخرى كالتنوع البيولوجي وتنوع البيئات وصحة الأراضي والموائل".

وأضافت وجدان العقاب "أن العالم يلتف في صحوة بيئية حول نفسه للتوجه إلى طريق الخلاص عبر اعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 193 خطة للتنمية المستدامة الجديدة رسمياً تحت عنوان: (تحويل عالمنا: خطة التنمية 2030) خلال مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2015، وتتكون الخطة من 17 هدفا و 169 غاية، تبنت الدول هذا التوجه لتحقيقه في رؤية 2030، عن طريق التنمية المستدامة، ونظرا لقرب العام 2013 الذي لا يفصلنا عنه الا اثنى عشر عاما، فان اولى مهام الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة بالاتحاد العام للمنتجين العرب بمجلس وزراء الاعلام العرب هي التعريف باهداف التنمية المستدامة واضاءة مواطن القوة في المواطن العربي لتواكب كافة المتغيرات والمستجدات والمتطلبات البيئية العالمية من مرتكزات برامجية عربية".

«المنابر القرآنية» هنأت الأمير بالذكرى الرابعة لمنح سموه لقب «قائد العمل الإنساني»

الفليج: سجل الكويت حافل بالعطاءات بقيادة سمو الأمير لإغاثة المنكوبين ودعم العمل الخيري

أعرب أمين سر جمعية المنابر القرآنية د. عصام الفليج عن خالص التهاني والتبريكات لمقام سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، مع حلول الذكرى الرابعة لمنح سموه لقب «قائد العمل الإنساني» وتسمية الكويت "مركزاً إنسانياً عالمياً".

وعبّر عن فخر واعتزاز «المنابر القرآنية» بهذه المناسبة، التي جاءت نتيجة أعمال الخير التي يحرص سمو أمير البلاد عليها، والتي امتدت لشتى بقاع الأرض، وكذلك الأعمال الخيرية التي تنظمها حكومة الكويت إضافة إلى مشاريع الجمعيات الخيرية الكويتية في جميع أنحاء العالم، لافتا إلى أن العمل الخيري والإسلامي في الكويت يشكل نموذجا مميزا للعناية بهموم الأمة الإسلامية.

وأكد الفليج أن سجل الكويت حافل بالعطاءات بقيادة «قائد العمل الإنساني» لإغاثة المنكوبين من جراء الكوارث الإنسانية، وأن هذا الأمر ليس بمستغرب على أهل الكويت الذين جبلوا على فعل الخير؛ حيث سنت دولة الكويت لها نهجا ثابتا في سياستها الخارجية، ارتكز بشكل أساس على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لكافة البلدان المحتاجة؛ بعيدا عن المحددات الجغرافية والدينية والعرقية انطلاقا من عقيدتها وقناعتها بأهمية الشراكة الدولية، وتوحيد وتفعيل الجهود الدولية؛ بهدف الإبقاء والمحافظة على الأسس التي قامت لأجلها الحياة وهي الروح البشرية.

د. عصام الفليج

وتم ترجمة هذه المسلمات إلى واقع واكبت فيه دولة الكويت المتغيرات العديدة، وعالجت خلاله العوائق التي أفرزتها التحديات المتنوعة من خلال تطوير وتحديث أساليب تقديم المساعدات التي ارتكزت عليها الدبلوماسية الكويتية؛ ممثلة بتلمس حقيقي للاحتياجات الإنسانية، وإبراز المفهوم الإنساني البحت تجاهها؛ لرسم البسمة وتخفيف المعاناة ومد يد العون وترسيخ أسس السلام والعدالة الإنسانية.

وأشاد الفليج بدعم سمو الأمير لكل ما من شأنه خدمة ونشر القرآن الكريم وعلومه على النطاق المحلي والعالمي، ومن أبرزها جائزة الكويت الدولية لحفظ القرآن الكريم وقراءاته وتجويده وتلاوته ذات البعد العالمي، ومسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم، التي تهدف إلى تشجيع المواطنين على اختلاف أعمارهم للإقبال على كتاب الله تلاوة وحفظا وتجويدا وتدبرا، مؤكدًا أن إكرام أهل القرآن هو من إجلال الله عز وجل.

وأوضح الفليج أن «جمعية المنابر القرآنية» تسير على خطى سمو الأمير في خدمة القرآن الكريم وأهله، بالسعي إلى تحقيق الريادة والتميز في مجال خدمة القرآن الكريم، وأهله، ونشر علومه بين جميع فئات المجتمع، كونها أول جمعية كويتية متخصصة في خدمة القرآن الكريم ونشر علومه، مبينا أن إنجازات «المنابر القرآنية» ومشاريعها النوعية تعد خير دليل وشاهد على تحقيق الريادة بين الجمعيات واللجان الخيرية في الكويت؛ كما تسعى جمعية المنابر القرآنية إلى تحقيق إضافة نوعية ومواكبة متميزة لأهداف التنمية المستدامة في تأهيل الفرد وتحقيق الأمن الاجتماعي بنشر مفاهيم القرآن الكريم وقيمه.

وختم الفليج تصريحه بالقول: لا يسعنا في هذه الذكرى العطرة على قلوب أهل الكويت والمسلمين قاطبة إلا أن نوجه الشكر الجزيل لصاحب السمو وللخيرين من أهل الكويت في دعم وتعزيز رسالة العمل الخيري وفي خدمة كتاب الله ورعاية أهله في شتى بقاع الأرض.

العرادة يناشد رئيس «الخدمة المدنية» بالتدخل لإنصاف العاملين في حماية وصحة البيئة ببلدية الكويت

توجه محمد العرادة، رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في بلدية الكويت، بمناشدة المهندس أحمد الجسار، رئيس ديوان الخدمة المدنية، بالتدخل لإنصاف العاملين في مجال حماية وصحة البيئة في بلدية الكويت، من خلال استحداث مسمى جديد (أخصائي بيئي أو باحث بيئي) أو تعديل مسميات تقني بيئي إلى أخصائي أو باحث بيئي للعاملين الحاصلين على المؤهل الجامعي تخصص علوم بيئة أسوة بزملائهم الحاصلين على الشهادات الجامعية في التخصصات الأخرى.

وأشار إلى أن هذا المطلب العادل معروض حالياً في ديوان الخدمة المدنية ويهم شريحة من العاملين في البلدية، وهم يؤدون واجبهم الوطني بإخلاص ويشاركون في النهضة التنموية وأداء الخدمات الضرورية والحيوية للوطن والمواطنين، وأن هذه الشريحة تعاني من ظلم واضح وعدم مساواة مع زملائهم الآخرين. حيث أنهم لا يتقاضون البدل المناسب مع الشهادة الجامعية الحاصلين عليها، وهذا بحد ذاته يشكل ظلم فادح لهم نظراً لما يتكبدونه من متاعب ومصاعب ومشكلات أثناء العمل، حيث يقومون بدور في غاية الأهمية داخل منظومة العمل التي تؤديها البلدية.

محمد العرادة

ونوه إلى أن تأخير إقرار ذلك المطلب العمالي العادل لا يتماشى مع خطة الدولة للتنمية ولا يشجع أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري، وأيضاً يعد ذلك التأخير مخالفة صريحة للعدل والمساواة بين أبناء الكويت، علماً بأن ذلك المطلب يعد مطلب قانوني مستوفي لكافة الشروط وهو معروض الآن في ديوان الخدمة المدنية، بناءً على طلب بلدية الكويت ونقابة العاملين في البلدية.

كما ناشد العرادة رئيس ديوان الخدمة المدنية بأن إنصاف العاملين في البلدية الحاصلين على المؤهل الجامعي تخصص علوم بيئة، ومساواتهم بزملائهم الآخرين، يعد حافزاً كبيراً لهم على الاستمرار في بذل الجهود والعطاء، وهم يستحقون كل ثناء وتقدير على ذلك التفاني والعطاء بلا حدود من أجل خدمة وطننا الحبيب.

وأشار العرادة أن النقابة لن تألو جهداً حتي يتم إقرار هذا الكادر ولم تدخر أي جهد أو مساعي لدى كافة الجهات المعنية سواء داخل البلدية أو لدى ديوان الخدمة المدنية وكذلك مجلس الخدمة المدنية، كما أن أبواب النقابة ستظل مفتوحة أمام جميع العاملين في البلدية لتقديم كافة المطالب العمالية العادلة والآراء والاقتراحات التي من شأنها النهوض بالعمل في البلدية.

المنفوحي: توحيد نسب البناء داخل مدينة الكويت مقابل رسوم لتحسين الخدمات والبنية التحتية

أكد مدير عام البلدية المهندس أحمد المنفوحي على تشجيع النمو الإقتصادي والعمراني وتحسين البيئة العمرانية داخل مدينة الكويت وتطبيق مبدأ العدالة بين ملاك العقارات ضمنها، جاء ذلك خلال ترؤسه إجتماع اللجنة التنسيقية العليا صباح أمس، والذي أشار فيه إلى موافقة اللجنة التنسيقية العليا على توحيد نسب البناء التجاري داخل المدينة فضلا عن وضع نظام خاص للنسب الإضافية حيث ستكون مقابل رسوم للدولة يتم من خلالها تنفيذ خدمات ومرافق إضافية وتحسن شبكة الطرق إلى جانب توفير مواقف للسيارات وتكليف إدارة المخطط الهيكلي للتنسيق مع وزارات الخدمات ومستشار المخطط الهيكلي الرابع لإعداد اللائحة تمهيدا لرفعها للمجلس البلدي.

وأشار المنفوحي إلى أنه سوف يتم ترخيص التشوينات إلكترونيا ورصد موقعها ومساحتها عبر GIS ، الأقمار الصناعية والصور الجوية وإتخاذ كافة الإجراءات إتجاه التشوينات المخالفة والغير مرخصة بهدف الحد من التعديات على أملاك الدولة .

وشدد المنفوحي على الأجهزة الرقابية بتكثيف الكشف الميداني لرصد مخالفات البناء وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق أصحاب العقارات المخالفة ، مشيدا بدور لجنة مخالفات البناء بعد حصول البلدية على أحكام لصالحها بإزالة هذه المخالفات ، مؤكدا على متابعة هذه الأحكام وتنفيذها.

وأشار إلى زيادة إيراد الربع الأول من السنة المالية الحالية بحدود نسبة 40% عن نفس الفترة من السنة المالية السابقة.

واختتم المنفوحي الإجتماع مشيرا إلى أن نسبة إنجاز الردود على أسئلة السادة أعضاء مجلس الأمة 97% ونسبة الردود على إقتراحاتهم 98%.